العرب
الخميس 2019/10/24
السنة 42 العدد 11507

تركة اقتصادية ثقيلة تنتظر الحكومة التونسية المقبلة

ضغوط شعبية متزايدة لتسريع ترتيب الفوضى المالية والاجتماعية

يجمع الخبراء والمحللون على أن الملفّات الاقتصادية الحارقة ستمثل أكبر التحديات، التي ستواجهها الحكومة التونسية المقبلة، بعد أن عجزت الحكومات المتعاقبة منذ عام 2011 عن تغيير النظرة البيروقراطية في التعاطي مع أزمات البلاد الكثيرة والمزمنة.

هواجس الإصلاح تسيطر على التونسيين

تونس – طوت تونس أمس صفحة أخرى من تاريخها بعد تنصيب قيس سعيد رئيسيا للبلاد، لكن الأمور ستزداد غموضا في الفترة المقبلة، إذ أن أكثر ما يثير الجدل بين الأوساط الاقتصادية والشعبية عملية انعاش الاقتصاد المتدهور.

ولعل أكثر ما يتفق عليه التونسيون هو أن الإصلاح الاقتصادي الفعلي لن يحصل إلا إذا توفرت الإرادة السياسية وهذه النقطة تبدو مفقودة في ظل التجاذبات بين الأحزاب التي وصلت إلى البرلمان الجديد، حيث يقع على عاتقها تشكيل حكومة تحظى بتوافق.

وتنتظر الحكومة القادمة، التي يتوقع أن يتم تشكليها خلال أسابيع ملفات حارقة وعهدة جديدة مزدحمة بالتحديات الاقتصادية وخاصة الاستجابة لطموحات الشباب الطامح إلى الخروج من حصار البطالة.

ويجمع خبراء ومحللون تونسيون على أن الحكومة الجديدة ورثت ملفات اقتصادية على غاية من الأهمية إلى درجة أن هامش تحركها لن يكون كبيرا، وأنه يتعين عليها منذ اليوم الأول الانكباب على حلها.

واعتبر الخبير عزالدين سعيدان في تصريح لوكالة الأنباء الرسمية (وات) أن أهم تحدّ يتمثل في كيفية تنفيذ موازنة 2020 التي بيّن أن بناءها غير متوازن لا سيما وأن حوالي نصفها سوف يخصص لبند الأجور.

وبحسب وثيقة الموازنة القادمة ستكون فاتورة الأجور حوالي 19 مليار دينار (6.74 مليار دولار)، من أصل حجم الموازنة البالغ قيمتها 16.67 مليار دولار.

ويرى سعيدان أن حجم الموازنة يمثل نحو 40 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي والحال أن المعايير الدولية تشترط ألا يتجاوز حجمها العشرين بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن التحديات الهامة التي تنتظر الحكومة المقبلة وفق سعيدان، مسألة الاقتراض المبرمج لتمويل الموازنة، الذي سيناهز 4.26 مليار دولار بزيادة بنحو 16 بالمئة عن توقعات الموازنة الحالية، وهو ما يزيد تكاليف الاقتراض وانعكاساته السلبية على خدمة الديون.

وحذّر سعيدان الحكومة القادمة من خطورة تفاقم مستوى الدين العام والذي سيبلغ 89 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام المقبل، بينما سيفوق الدين الخارجي 100 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ما سيضاعف حجم الصعوبات.

وتتعلق بقية الملفات الحارقة التي يعتبرها عاجلة ولا تنتظر التأخير في معالجتها، بمسألة السيطرة على التضخم البالغ 6.7 بالمئة والمزيد من التحكم في عجز الميزان التجاري الذي بلغ نحو 5 مليارات دولار في الأشهر التسعة الأولى من 2019، إلى جانب العمل على التحكم في نفقات الدولة.

ويشدّد كثيرون على نقطة التشخيص الحقيقي والموضوعي للأوضاع الاقتصادية والدخول مباشرة في برنامج إصلاح هيكلي يدوم عاما ونصف العام ثم الشروع الفعلي في إنجاز الإصلاحات الكبرى التي تستغرق قرابة أربعة أعوام.

وبين أستاذ الاقتصاد، عبدالرحمن اللاحقة أن التحديات الاقتصادية لم تتغير وسترافق الحكومة القادمة التي يتعين عليها الحسم فيها بصفة جذرية.

وقال لوكالة وات "يجب أن تكون الإصلاحات الاقتصادية جدية وتؤخذ مرة واحدة بقرار شجاع وقوي".

وفسر في هذا الإطار، أن الحكومات السابقة شرعت في سنّ حزمة من الإصلاحات لكن سرعان ما توقفت عن تنفيذها بسبب تراخيها في معالجة الأمر.

وأوضح أن إعادة تحفيز النشاط الاقتصادي من أهم أولويات الحكومة القادمة، مشيرا إلى أنه حتى اليوم لم يتمكن أحد من إيجاد "الوصفة لدفع الأنشطة التجارية على الوجه الأكمل خلال السنوات الأخيرة".

وتطرّق اللاحقة إلى تدني الخدمات حيث التراجع اللافت للخدمات الصحية والتعليم والنقل والتي ستكون تحدّيا هاما للحكومة القادمة.

كما أكد أن الإصلاحات الضريبية ستكون من الملفات المطروحة على طاولة رئيس الحكومة القادم وذلك من منطلق أن هذا الإصلاح لم يتم حتى الآن.

واعتبر أنه من الضروري إعادة الأمل للجهات الداخلية لاسيما المناطق المحرومة والمهمّشة بالتسريع في نسق إنجاز مشاريع البنية التحتية.

وشهدت تونس منذ العام 2014 العديد من الإضرابات والاعتصامات شلّت عددا من القطاعات الحيوية على غرار قطاع الفوسفات.

ويرى أستاذ الاقتصاد بالجامعة التونسية رضا الشكندالي أن الحكومة المقبلة عليها طرح مبادرات جديدة تصل إلى مستوى النضج الاقتصادي حتى ترفع من منسوب النمو الذي سجل مستويات منخفضة لم ترتق إلى حجم التطلعات ولاسيما مكافحة البطالة التي بقيت عند مستوى 15.3 بالمئة.

وقال إن "الحكومة القادمة ستعترضها تعقيدات المفاوضات مع صندوق النقد الدولي حيث ينتهي اتفاق الصندوق الممدّد في شهر أبريل المقبل".

وأوضح أن الحكومة الحالية لم تتمكن من الوصول إلى أي من هذه الأهداف المضمّنة في هذا الاتفاق ممّا سيرفع من سقف شروط الصندوق في المفاوضات القادمة وهو "ما يتطلب برنامجا حكوميا في غاية الوضوح والواقعية".

وينتظر كذلك من الحكومة القادمة أن تنكبّ على ملفّين يعتبران الشعار الأبرز في انتخابات 2019 وهما مكافحة الفساد وتكريس دولة القانون

ويعتبر الخبراء أن الخسائر المالية الكبيرة التي تسجلها معظم مؤسسات القطاع العام لم تكن إلا نتيجة لسوء الحوكمة وتفشي ظاهرة الفساد فيها.

ولدى الأوساط الاقتصادية قناعة بأن تلكؤ الدولة في تنفيذ القوانين من أهم الأسباب التي عطلت الإنتاج في أغلب القطاعات ما عدا السياحة.

كما أسهم ذلك التقاعس في تراجع إنتاجية العمل في المؤسسات الحكومية مع تنامي ظاهرة الاحتكار والتلاعب بالأسعار وتضخم حجم الاقتصاد الموازي.

ويتوقع صندوق النقد نمو الاقتصاد التونسي بنحو 1.5 بالمئة بنهاية هذا العام وهو أقل من توقعات الحكومة والبالغة 3.1 بالمئة رغم الحصاد الزراعي القياسي والموسم السياحي الاستثنائي.

والأرقام التي يرجحها الصندوق هي نفسها التي ساقتها وكالة موديز للتصنيف الائتماني على أن يتسارع النمو في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ مستوى 2.4 بالمئة بنهاية العام المقبل.

لكن الوكالة اعتبرت هذا النمو غير كاف لخفض البطالة "بصورة كبيرة"، وأن السلطات مطالبة بتنفيذ البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد.

وقالت موديز في مذكرة نشرتها الثلاثاء الماضي إن تلك الخطة "أمر ضروري حتى تتمكن الحكومة من تلبية احتياجاتها التمويلية بمعدلات مقبولة، مع الحفاظ على استقرار مستوى الدين العام والخارجي وصولا في نهاية الأمر إلى تخفيضه".

عزالدين سعيدان

أهم تحدٍ سيواجه الحكومة القادمة هو تنفيذ موازنة 2020

رضا الشكندالي

لا بد من طرح مبادرات ناضجة لتحفيز منسوب النمو أكثر

كما لفتت إلى أن الشعور بالإحباط بين الناخبين الشباب "وضعف آفاق الاقتصاد التونسي بعد سنوات من الصعوبات وتراجع القوة الشرائية" سيجعل من الصعب على الحكومة تنفيذ البرنامج الاقتصادي الذي أطلقته في عام 2016 .

مؤشّرات مقلقة

- موازنة 2020 تخالف المعايير الدولية
- 6.74 مليار دولار حجم الأجور في الموازنة
- 4.26 مليار دولار حجم الاقتراض لتمويل العجز
- 89 بالمئة نسبة الدين العام المتوقعة بنهاية 2020
- 5 مليارات دولار قيمة العجز التجاري في 9 أشهر
- 15.3 بالمئة مستوى البطالة
- 6.7 بالمئة نسبة التضخم
- 1.5 بالمئة النمو المتوقع هذا العام

المغرب يفتح نافذة الاقتراض لسد عجز الموازنة

الرباط – كشفت السلطات المالية المغربية عن خطط لفتح نافذة الاقتراض السيادي من الأسواق المحلية والدولية من أجل سد العجز المتوقع في الموازنة الجديدة.

وكشف وزير المالية محمد بنشعبون أن بلاده تخطط لأول إصدار لسندات دولية خلال الشهر المقبل تستحق لعام 2024، لكنه سينتظر قبل أن يحدد حجم وعملة الإصدار وموعده.

وقال خلال مؤتمر صحافي مساء الاثنين الماضي، لمناقشة خطة موازنة الحكومة للعام 2020 "نريد أن نستغل هذه النافذة بينما ننتظر حتى تنخفض أسعار الفائدة".

وأوضحت مسؤولة بارزة بوزارة المالية، لوكالة رويترز، التي لم تكشف هويتها، أن الرباط تدرس أن تكون عملة إصدار السندات إما الدولار أو اليورو، لكن بنشعبون قال إنه قد لا تتجاوز 1.5 مليار دولار.

وفي وقت سابق هذا الشهر رفعت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية نظرتها المستقبلية للمغرب من سلبية إلى مستقرة بينما أبقت على تصنيفها الائتماني للبلاد عند درجة بي.بي.بي.

وتظهر مسودة الموازنة الجديدة أن الحكومة تتوقع استقرار العجز المالي عند نحو 3.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام المقبل، وهو ما أكده بنشعبون.

وتشير الوثيقة إلى أن من بين العوامل المؤثرة على العجز تكلفة زيادة أجور القطاع العام المقدّرة بنحو 6 مليارات درهم (630 مليون دولار) ورصد نحو 2.6 مليار دولار لدعم القدرة الشرائية للفقراء.

محمد بنشعبون

ننتظر انخفاض أسعار الفائدة لطرح سندات بقيمة 1.5 مليار دولار

وتتضمّن الموازنة خفض تكلفة دعم السكر وبعض أنواع الطحين وغاز الطهي إلى 1.36 مليار دولار نزولا من حوالي 1.8 مليار دولار في الموازنة الحالية.

وتعتزم الحكومة زيادة مخصّصات التعليم إلى 7.2 مليار دولار، في حين ستقفز مخصصات الصحة إلى 1.86 مليار دولار. وتُدرج الموازنة كلا البندين على قائمة أولويات الإنفاق.

وتقترب الرباط من تحقيق هدف الوصول بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 3 بالمئة في المدى المتوسط، استنادا إلى ترجيح تحقيق إيرادات من برنامج الخصخصة بقيمة 313 مليون دولار.

ووفقا للبنك المركزي، فإن الدين الحكومي من المتوقع أن يبلغ 66.2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام الجاري.

ويتوقع المغرب نموا اقتصاديا عند 3.7 بالمئة العام القادم بافتراض متوسط لمحصول الحبوب عند سبعة ملايين طن، وسعرا للنفط عند حوالي 67 دولارا للبرميل.

لكن بنك المغرب المركزي وصندوق النقد الدولي يقولان إن الاقتصاد لن ينمو سوى 2.7 بالمئة هذا العام، في ظل انخفاض محصول الحبوب بسبب نقص الأمطار.

وفي محاولة للنهوض بمستويات النمو، أكد بنشعبون أن الموازنة الجديدة تستحدث إجراءات لانضمام المغرب إلى الأعراف الدولية في ما يتعلق بأنظمة الضرائب لمناطق التجارة الحرة ومركز المال والأعمال المعروف باسم "الدار البيضاء المدينة المالية".

وأوضح أن الشركات في المدينة المالية ستخضع لضريبة قدرها 15 بالمئة على أنشطتها المحلية وأنشطة التصدير اعتبارا من 2021 بعد إعفاء من الضرائب لخمس سنوات.

ويحث الاتحاد الأوروبي على مثل هذه الإصلاحات بعد أن أبقى في مارس الماضي البلد الواقع في شمال أفريقيا في ما يعرف بقائمته الرمادية للدول غير المتعاونة في الضرائب.

وتتضمن الموازنة أيضا إجراءات لبناء الثقة مع دافعي الضرائب. وقال وزير المالية إن "هناك حوافز لتشجيع الإعلان عن الأصول الخاضعة للضرائب في الداخل والخارج وتشجيع إعادة أموال بالعملة الأجنبية من الخارج إلى البنوك المحلية".

وتعتزم الحكومة مواصلة مدفوعات رد ضريبة القيمة المضافة للشركات العامة والخاصة بالإفراج عن مليار دولار العام المقبل، وزيادة الاستثمارات العامة إلى 19.8 مليار دولار من 19.5 مليار دولار هذا العام.

توفير السيولة ضروري لمواجهة التحديات

إينوك تستحوذ على امتياز نفطي في خليج السويس

دبي – أعلنت شركة دراغون أويل الإماراتية أنها أنهت صفقة شراء امتيازات نفطية كانت على ملك مجموعة بي.بي البريطانية بخليج السويس في مصر.

وقال الكيان التابع لشركة بترول الإمارات الوطنية (إينوك) في بيان إنه "حل محل بي.بي كشريك للهيئة المصرية العامة للبترول في شركة بترول خليج السويس جابكو"، التي لديها 11 امتيازا نفطيا بحريا للاستكشاف والإنتاج.

وتنسجم الصفقة مع استراتيجية إينوك لتلبية الاحتياجات المتزايدة على الطاقة والمساهمة في تحقيق خطة حكومة دبي 2021 مع بناء قدرات عالية المستوى لزيادة الأرباح بشكل مستدام وتعزيز الكفاءة التشغيلية ومعايير الحوكمة والصحة والسلامة.

دراغون أويل

سيتم استثمار 5 مليارات دولار على مدار السنوات الخمس المقبلة

وتعتزم دراغون أويل زيادة الإنتاج إلى أكثر من 75 ألف برميل يوميا والحفاظ على هذا المستوى لعشر سنوات تقريبا، من خلال زيادة التنقيب واستثمار مليار دولار على مدار السنوات الخمس المقبلة.

وكانت وزارة البترول المصرية قد أكدت في بيان في وقت سابق إتمام عملية الاستحواذ، لكنها لم تكشف عن قيمتها.

وتهدف إينوك المملوكة بالكامل لحكومة دبي من هذه الخطوة إلى أن تكون شريكا مبتكرا في مجال الطاقة، وتقديم قيمة مستدامة وأداء ثابت في هذه الصناعة.

وتعد إينوك، التي تأسست في عام 1993، مساهما مهما في عملية التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في الإمارات، وهي تملك أكثر من 30 شركة متخصصة في مجالات التكرير والتخزين والطيران والبيع بالتجزئة.

وكشفت إينوك في فبراير الماضي عن خطط لتوسعة نطاق عملياتها لتزويد وقود الطائرات في مصر من خلال استحواذها على حصة في نظام ضخ وقود الطائرات في بمطار القاهرة الدولي.

كما تخطط لتعزيز حضورها عبر تأسيسها لمكتب محلي لإدارة عمليات المجموعة بقطاع الطيران وتسويق وقود الطائرات مما يمثل رافدا لتنمية وتطوير البنية التحتية للقطاع في مصر.

وجاء الإعلان عقب توقيع إينوك اتفاقية مع الهيئة المصرية العامة للبترول لتزويد وقود الطائرات، مما يوفر المزيد من فرص الاستثمار الخارجية في مصر.

وقال سيف الفلاسي الرئيس التنفيذي لشركة بترول الإمارات الوطنية حينها، إن "إينوك باتت بانضمامها لتحالف شركات النفط في مصر واحدة من الشركات العالمية التي تساهم بدورها في دعم خطط التنمية اجتماعيا واقتصاديا في مصر".